



الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء
التفتيش المركزي

عدد: ٢٠٢١/١

تاريخ: ٢٠٢١/٠٢/١٩

تقرير عن المنصة المشتركة للتقييم والتنسيق والمتابعة (IMPACT)

الفهرس

٣	ملخص تنفيذي
٥	المقدمة
٥	في التغيير الرقمي على المنصة
٦	القسم الأول: المنصة المشتركة بين البلديات للتقييم والتنسيق والمتابعة
٦	أولاً: في الاستجابة لأزمة كورونا
١٠	ثانياً: في استمارة الشؤون الاجتماعية
١١	ثالثاً: في استمارة الإنماء الريفي والمحلي
١٧	رابعاً: في الحدّ من مخاطر الحرائق
١٨	القسم الثاني: المنصة المشتركة بين الوزارات للتقييم والتنسيق والمتابعة
١٨	أولاً: في تقييم الأضرار التي تعرضت لها الأبنية الرسمية جراء انفجار بيروت
٢٠	ثانياً: في استمارة الموارد البشرية
٢٠	في إجراءات التفتيش المركزي وتوصياته

ملخص تنفيذي

يقدم هذا التقرير عرضاً مفصلاً حول منصة البلديات والوزارات المشتركة للتقييم والتنسيق والمتابعة (IMPACT) في الفترة الزمنية الممتدة بين تموز وتشرين الثاني ٢٠٢٠. وُلدت هذه المنصة التي أطلقها التفتيش المركزي في نيسان ٢٠٢٠، في سياق أزمة كورونا، بهدف تعزيز التعاون بين البلديات والوزارات. ثم توسّعت لتشمل مواضيع تمسّ بالحوكمة والإنماء بشكل عام، حتى باتت تشكّل اليوم المنصة الحكومية الالكترونية الأولى في لبنان.

يتناول التقرير في قسمه الأول المنصة المشتركة بين البلديات، ويشمل إدارة أزمة كورونا واستمارة الإنماء الريفي والمحلي ومسألة الحد من مخاطر الحرائق.

- يظهر هذا القسم الدور المباشر الذي أسند إلى السلطات المحلية في الاستجابة لأزمة كورونا، خاصةً بعد اعتماد الآلية الجديدة التي تُشرك البلديات في ضبط البيانات التي يتم إدخالها على المنصة، وتحديثها وتحسينها بطريقة تضمن دقتها. كما ويتطرق القسم المذكور إلى المعطيات المتعلقة بأعداد المصابين والمحجورين، والتدابير التي تتخذها البلديات لمواجهة أزمة كورونا. وفي هذا السياق، يعرض هذا التقرير المستلزمات التي قامت بعض البلديات بتسجيلها على المنصة والتي تتنوع بين مادية، صحية، أمنية، غذائية، لوجستية وتأمين مراكز للحجر الصحي.
- يتضمن هذا القسم أيضاً لمحة عامة عن استمارة الإنماء الريفي والمحلي التي أطلقتها وزارة المهجرين في إطار تحويلها الحالي نحو الإنماء الريفي، والتي يتم تعميمها على المناطق اللبنانية كافة بموجب آلية توسّع تدريجية. يقدم التقرير معلومات حول الأداء الرقمي الخاص بهذه الاستثمارات على المنصة، ويركّز في مجال الإنماء الريفي والمحلي على الواقعين الديمغرافي والصحي في المناطق الممسوحة. فيتطرق على الصعيد الأول إلى أعداد المقيمين الدائمين وتوزّعهم بحسب جنسياتهم، ومتوسط العائلة اللبنانية، بشكل يسمح عند تعميم هذه الاستثمارات بإجراء مسح سكاني دقيق على الأراضي اللبنانية. أما على الصعيد الثاني، فيشمل التقرير مسح الموارد الصحية المتوفرة في المناطق الممسوحة بحسب نوعها، حيث تم ربطه بعدد المقيمين في تلك المناطق للوقوف على حاجات المنطقة الإنمائية في المجال الصحي.
- يتطرق التقرير أيضاً إلى نتائج استمارة الشؤون الاجتماعية التي أطلقها التفتيش المركزي بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية بهدف مسح العائلات الأكثر حاجة تمهيداً لتقديم المساعدات الاجتماعية.
- كما يشير التقرير إلى مسألة الحدّ من مخاطر الحرائق التي تحقّق بلبنان، حيث عملت المنصة في هذا الإطار على صعيدي الوقاية والاستجابة في آن. فتم وضع استمارة لمسح المقومات المتوفرة في المناطق الممسوحة من جهة، ومن جهة أخرى تم تحويل التقارير اليومية التي تصدر عن المجلس الوطني للبحوث العلمية إلى لوحة قيادية تفاعلية تُعلم البلديات المعنية بدرجة الخطر المحقّق بها لاتخاذ التدابير الوقائية ولمعالجة الحرائق وتطويقها بالسرعة الممكنة.

لم تتناول منصة IMPACT مواجهة أزمة كورونا فحسب، بل توسّعت نحو مجالات أخرى متعلقة بالحوكمة والتعاون المؤسّساتي. فبرزت كمنصة للتنسيق بين الوزارات على الصعيد الحكومي، حيث ساهمت في الاستجابة لانفجار مرفأ بيروت، وتطرّقت إلى مسح الموارد البشرية، كما يشير إليه القسم الثاني من هذا التقرير.

- يستعرض هذا القسم العملية التي أطلقها التفتيش المركزي على المنصة بالتعاون مع وزارتي الأشغال العامة والمهجرين من أجل مسح وتقييم الأضرار التي تكبّدها الإدارات العامة جراء انفجار مرفأ بيروت. يشمل مسح الأضرار هذا ٢٣١ مبنى عائداً لأكثر من ١١٠ إدارة رسمية، ويسلّط الضوء على أبرز النتائج المتعلقة بتصنيف هذه الأضرار، ونوعها ونسبة توزيعها. ساهم ذلك في تحديد قيمة الخسائر، وبالتالي تحديد كلفة أعمال الترميم وإعادة الإعمار التي قُدّرت بحوالي ٤٧ مليون دولار أميركي.
- يشير هذا القسم أيضاً إلى استمارة الموارد البشرية التي أطلقها التفتيش المركزي على المنصة بهدف مسح الموارد البشرية داخل التفتيش المركزي كتجربة أولى، انسجاماً مع تكليف لجنة المال والموازنة النيابية.

كما يعرض التقرير الإجراءات التي قام بها التفتيش المركزي على هذه الأصعدة، ويخلص إلى طرح توصيات من شأنها تفعيل منصة البلديات والوزارات المشتركة IMPACT.

المقدمة

تشكّل منصة IMPACT أبرز مبادرات التحول الرقمي في الإدارة العامة اللبنانية وتترجم إرادة التفتيش المركزي بإرساء قواعد شفافة للتنسيق الفعال بين مختلف المؤسسات الرسمية فيما يتعلق بحسن إدارة البيانات وضمان سلامتها، تحسين ومكننة الرقابة على المستوى الوطني ومشاركة المعلومات للتنسيق في القضايا الاستراتيجية الأساسية. وقد أثبتت المنصة نجاحها في تأمين الاستجابة المرنة لمختلف الأزمات التي عصفت بلبنان من تفشي جائحة كورونا إلى تداعيات انفجار مرفأ بيروت.

يقدم هذا التقرير لمحة عامة حول أعمال التفتيش المركزي على منصة IMPACT لناحية منصة البلديات المشتركة ولناحية منصة الوزارات المشتركة. يهدف التقرير إلى تعريف الجمهور والجهات المعنية على المنصة وتعزيز الشفافية وضمان حق الوصول إلى المعلومات من جهة، وإلى القيام بتدقيق دوري على المنصة لناحية استخدامها والبيانات المُدخلة عليها من جهة أخرى. يصدر هذا التقرير بشكل شهري، استناداً إلى البيانات التي تم إدخالها من قبل الجهات المعنية. يشمل هذا التقرير الأول الفترة الممتدة من تاريخ 6/7/2020 (الساعة صفر) ولغاية 30/11/2020 (الساعة الثانية عشرة والنصف).

في التغيير الرقمي على المنصة

إن إجمالي عدد الحسابات الرقمية المسجلة على منصة IMPACT بلغ /5,818/ حساباً رقمياً بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٣٠، يندرج /5,373/ منهم ضمن منصة البلديات المشتركة للتقييم والتنسيق المتابعة و ٤٤٢ ضمن منصة الوزارات المشتركة للتقييم والتنسيق المتابعة.

في ما خص الحسابات الرقمية التابعة لمنصة البلديات المشتركة للتقييم والتنسيق المتابعة، فإنها موزّعة على الشكل التالي:

- أ. حسابات تابعة للبلديات : /١,٥٨٦/ حساباً.
- ب. حسابات تابعة لرؤساء البلديات: /٩٥٨/ حساباً.
- ج. حسابات المختير: /١,٣٣٥/ حساباً.
- د. حسابات تابعة للمحافظين: /١١/ حساباً.
- هـ. حسابات تابعة للقائمين: /٢٠/ حساباً.
- و. حسابات تابعة لأطباء الأفضية: /٣٩/ حساباً.
- ز. حسابات الإختصاصيين في العمل الاجتماعي: /٤٤٢/ حساباً.
- ح. حسابات تابعة للجيش اللبناني : /٦٠٣/ حساباً.
- ط. حساب تابعة للصليب الأحمر اللبناني: /٣٤/ حساباً.
- ي. حساب تابعة لقوى الامن الداخلي: /١٠٤/ حساباً.
- ك. حسابات وزارة الداخلية والبلديات: /٩/ حسابات.
- ل. حسابات تابعة للمختبرات: /٢٣٢/ حساباً.

في ما خص الحسابات الرقمية التابعة لمنصة الوزارات المشتركة للتقييم والتنسيق المتابعة، فإنها موزعة على الشكل التالي:

- أ. حسابات تابعة للتفتيش المركزي: /١٩٣/ حساباً.
- ب. حسابات الإدارات العامة المتضررة من انفجار بيروت: /٢٣٠/ حساباً.
- ج. حسابات وزارة الصحة: /٤/ حسابات.
- د. حسابات تابعة لوزارة المهجرين: /١٥/ حساباً.

القسم الأول: المنصة المشتركة بين البلديات للتقييم والتنسيق والمتابعة

أولاً: في الاستجابة لأزمة كورونا

في آلية إدخال المعلومات

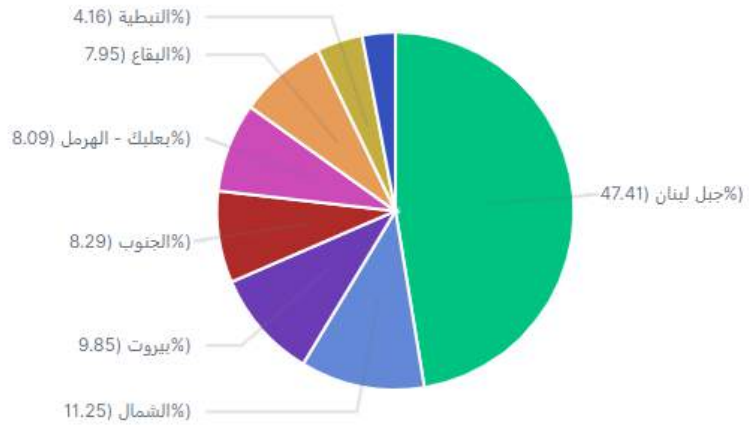
اعتمدت منذ أواخر شهر تشرين الأول ٢٠٢٠ آلية جديدة لإدخال المعلومات المتعلقة بجائحة كورونا على المنصة، الهدف منها ضبط هذه البيانات مع إمكانية تحديثها وتحسينها بطريقة تضمن دقتها وسلامتها، من قبل البلديات مباشرةً بصفقتها السلطة المحلية الأكثر إحاطة بنطاقها وواقعها البلديين.

تنطلق العملية مع وزارة الصحة العامة التي تقوم بإبلاغ وزارة الداخلية والبلديات بعدد الإصابات بشكل يومي. فور ورود هذه المعلومات إليها، تقوم وزارة الداخلية والبلديات بإدخالها على المنصة وإبلاغ البلديات المعنية عبر إرسال إشعارات لها عن الحالات الإيجابية التي تم تسجيلها ضمن نطاقها البلدي. بناء على تلك الإشعارات، تقوم البلدية المعنية بتدقيق اللوائح وتصحيح بياناتها بالتنسيق مع الصليب الأحمر اللبناني والأخصائيين الاجتماعيين بهدف اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة كل فيما خصه.

في أعداد الإصابات

خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير، بلغ عدد الإصابات بفيروس كورونا المسجلة على منصة البلديات المشتركة /125,492/ حالة. وبذلك يكون قد بلغ إجمالي عدد الإصابات بكورونا المسجلة على المنصة منذ بداية إدخال المعلومات ولغاية ٣٠ تشرين الثاني /126,167/ إصابة. وقد سجلت محافظة جبل لبنان النسبة الأعلى من الإصابات (٤٧%)، تليها محافظة الشمال (١١%)، كما يشير إليه الرسم البياني الدائري أدناه.

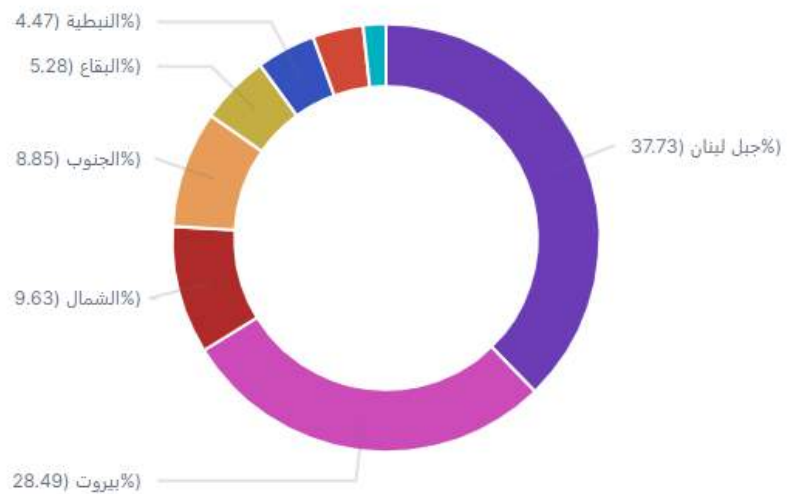
رسم بياني رقم ١: توزيع الإصابات بفيروس كورونا على المحافظات



في أعداد المحجورين

يقوم القائمون وأطباء الأفضية بمتابعة أوضاع المحجورين ومنع تحركهم وانتقالهم بالتنسيق مع رؤساء البلديات ميدانياً وعلى منصة IMPACT. وقد سجلت منصة البلديات المشتركة /461,275/ حالة حجر جديدة من أصل العدد الإجمالي للإصابات الذي بلغ حتى تاريخ 30/11/2020، /473,525/ إصابة. أما بالنسبة لتوزيع الأشخاص المحجورين، فقد سجلت محافظة جبل لبنان أعلى نسبة مع ٣٨%، تليها محافظة بيروت مع ٢٨%، فيما سجلت محافظة عكار أدنى نسبة مع ٢%.

رسم بياني رقم 2: توزيع الأشخاص المحجورين على المحافظات



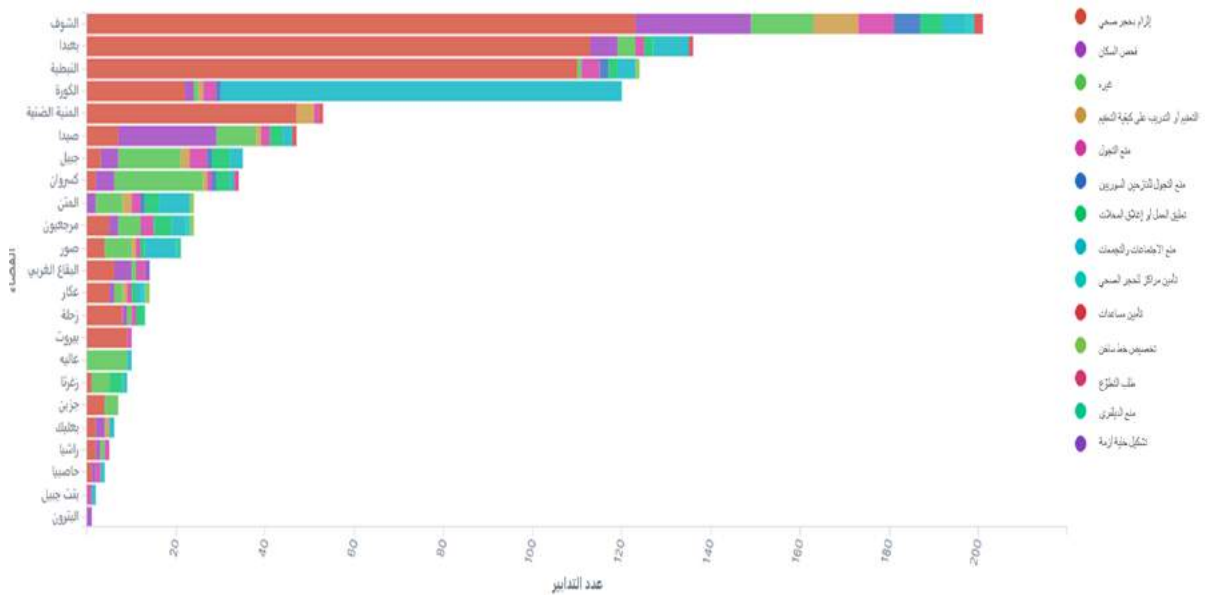
في استجابة البلديات لمعالجة الأزمة

اتخذت البلديات في كافة الأضية اللبنانية بعض التدابير اللازمة لمعالجة أزمة كورونا. إلا أنه وبالرغم من الجهود المبذولة لا تزال تلك التدابير خجولة نسبة إلى خطورة المرحلة التي وصل إليها تفشي الوباء في لبنان. فعلى سبيل المثال لا الحصر، سجّل قضاء المتن ما يقارب الـ ١٥ ألف إصابة إلا أنه لم يتم اتخاذ أي تدبير إلزام بالحجر الصحي. وفي قضاء بعلبك الذي سجّل حوالي الـ ٩ آلاف إصابة فقد تم اتخاذ تدبيري إلزام بالحجر الصحي فقط. إضافة إلى ذلك، نلاحظ وجود تفاوت كبير بين عدد الإصابات المسجلة وعدد الأشخاص المحجورين، ففي الشوف مثلاً تم تسجيل 5,791 إصابة مقابل 123 شخصاً ملزمين بالحجر الصحي، كذلك الأمر بالنسبة إلى العاصمة بيروت التي سجّلت 12,119 إصابة مقابل 9 أشخاص فقط ملزمين بالحجر الصحي، في حين أن قضاء عاليه الذي سجّلت فيه 8,861 إصابة لم يتخذ فيه أي تدبير إلزام بالحجر الصحي.

يمكن تفسير هذا التفاوت بين أرقام الإصابات من جهة وحجم التدابير من جهة أخرى بعدة أسباب، منها:

- النقص لدى البلديات في الموارد البشرية واللوجيستية اللازمة لتنفيذ تدابير الإلزام بالحجر الصحي.
- اتخاذ التدابير الأساسية من قبل الحكومة أو سلطة الوصاية، والتي تلتزم البلديات بتطبيقها.
- إدخال الإصابات على المنصة مباشرة وبشكل إلزامي من قبل وزارة الداخلية والبلديات (بناءً على بيانات وزارة الصحة العامة كما تم ذكره آنفاً)، خلافاً لإدخال التدابير الذي يتم بشكل فردي وغير إلزامي من قبل البلديات المعنية.

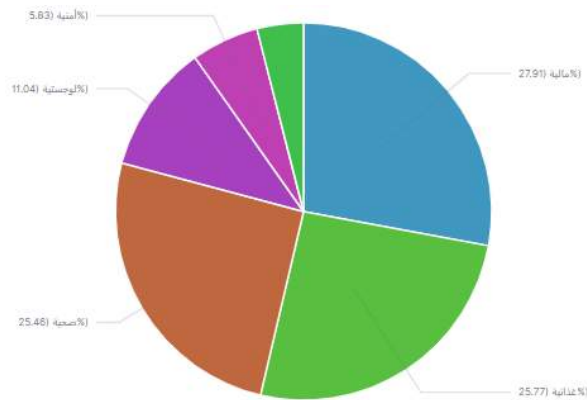
رسم بياني رقم ٣: التدابير المتخذة من قبل البلديات حسب الأضية



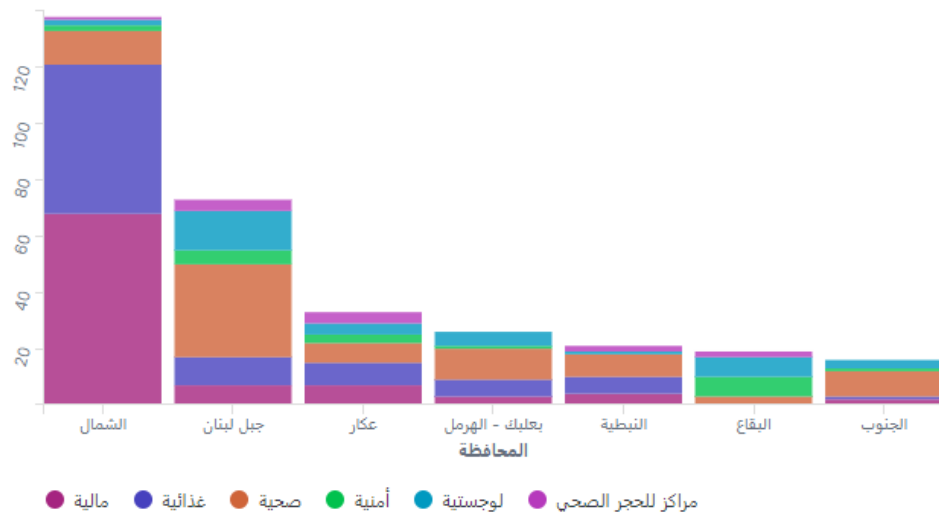
في مستلزمات البلديات

تم ملء ٣٢٦ / استمارة تتعلق بمستلزمات البلديات. وقد طغى عليها الطابع المالي بنسبة ٢٧,٩١%، الغذائي ٢٥,٧٧% والصحي ٢٥,٤٦%، فيما توزعت الطلبات الأخرى بين لوجستية، أمنية وتأمين مراكز للحجر الصحي. تصدرت محافظة لبنان الشمالي بعدد طلبات المستلزمات المسجلة على المنصة مع 138 طلبًا، تليها محافظة جبل لبنان مع 73 طلبًا، ثم عكار 33 طلبًا، بعلبك - الهرمل 25 طلبًا، النبطية 21 طلبًا، البقاع 19 طلبًا وأخيرًا محافظة لبنان الجنوبي 15 طلبًا. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن محافظة البقاع لم تسجل أي طلب مستلزمات مالية أو غذائية على المنصة.

رسم بياني رقم ٤: مستلزمات البلديات موزعة حسب نوعها



رسم بياني رقم ٥: مستلزمات البلديات حسب المحافظات



ثانياً: في استثمار الشؤون الاجتماعية

بتاريخ ١٤ نيسان ٢٠٢٠، أطلق رئيس التفتيش المركزي القاضي جورج عطية، بالتعاون مع وزير الشؤون الاجتماعية البروفسور رمزي المشرفية، في وزارة الداخلية، منصة البلديات المشتركة للتقييم والتنسيق والمتابعة، بهدف مسح من هم الأكثر حاجة للمساعدة، وبالتالي بناء قاعدة بيانات يتم على أساسها تقييم المسجلين وتقديم المساعدات المالية بعيداً عن المحسوبة. تضمّنت المنصة حينها قسمين فقط، القسم الاول حُصص لمتابعة عمل البلديات في ما يتعلّق بفيروس كورونا والقسم الثاني حُصص لتعبئة استثمارات مساعدات وزارة الشؤون الاجتماعية. تتم تعبئة الاستثمارة من خلال رابط الكتروني كان يصل إلى الشخص الراغب تسجيل طلبه على المنصة من قبل المختار أو البلدية المعنية.

إن عملية تسجيل استثمارات المساعدات الاجتماعية على منصة البلديات المشتركة امتدّت بشكل أساسي من منتصف نيسان ٢٠٢٠ لغاية بداية حزيران ٢٠٢٠، بحيث بلغ عدد الاستثمارات المسجلة خلال هذه الفترة /٤٦٨,٢٤٦/ استثماراً. غير أنه استمر تسجيل عدد من الاستثمارات من ٢٠٢٠/٦/٦ وحتى ٢٠٢٠/١١/٣٠، ولكن بشكل ضعيف بحيث بلغ عددها /١٠٣/ استثمارة خلال الفترة المذكورة، ليصل إجمالي عدد الاستثمارات المسجلة /٤٦٨,٣٤٩/ استثماراً. وتجدر الإشارة إلى أن هذا العدد من الاستثمارات يغطّي /١,٨٥٥,٨٢٥/ فرداً.

وبالتالي، يستنتج مما تقدّم، إن استثمارة المساعدات الاجتماعية لا تزال مفتوحة لإدخال استثمارات جديدة بالرغم من القرار السابق منذ بداية شهر حزيران ٢٠٢٠ بتوقيف إدخال الاستثمارات الجديدة إليها، وبالرغم من إلغائها من صفحة المنصة الرئيسية، الأمر الذي يقتضي متابعته بشكل عاجل لإفقال هذه الاستثمارة على المنصة. كذلك، يجب متابعة الاستثمارات التي تمت تعبئتها منذ شهر حزيران ٢٠٢٠ لجهة إعلام المعنيين بها أن آلية التسجيل للحصول على المساعدات الاجتماعية قد تغيّرت، مع الإشارة إلى ضرورة إرسال طلباتهم إلى وزارة الشؤون الاجتماعية بمراكزها المعتمدة، تفادياً لأي لغط لدى هؤلاء ولدى البلديات أيضاً.

توزّعت الاستثمارات المسجّلة على المحافظات كافة، كما هو مبين في الجدول أدناه، وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الأفضية التي سجّلت العدد الأكبر من الاستثمارات هي قضاء عكار مع /55,417/ استثمارة، يليه قضاء طرابلس مع /50,573/ استثمارة، فقضاء بعلبك مع /40,972/ استثمارة.

جدول رقم ٦: توزيع استثمارات الشؤون الاجتماعية حسب المحافظات

المحافظة	عدد الاستثمارات	percentages عدد الاستثمارات
جبل لبنان	99,253	21.2%
الشمال	93,556	20%
الجنوب	57,144	12.2%
عكار	55,398	11.8%
النبطية	54,403	11.6%
بعلبك - الهرمل	50,320	10.7%
البقاع	33,141	7.1%
بيروت	24,789	5.3%

ثالثاً: في استمارة الإنماء الريفي والمحلي

١. لمحة عامة

بتاريخ ٩ أيلول 2020، تم إطلاق استمارة الإنماء الريفي والمحلي على المنصة المشتركة بين البلديات للتقييم والتنسيق والمتابعة من قبل التفتيش المركزي ووزارة المهجرين، وهي جاءت تنويجاً لمشروع مشترك بين الإدارتين المشار إليهما، يهدف إلى إجراء مسح شامل لواقع المناطق الريفية في لبنان وتقييم حاجات البلدات وتحديد فرص التنمية المنطقية فيها.

انطلق المشروع بشكل تدريجي في ست بلديات كمشروع تجريبي تم اختيارها، من محافظات مختلفة، على أساس معياري مرتبط بعدد السكان والارتفاع عن سطح البحر، على أن يتم تعميمه على المناطق كافة، وفق آلية توسع مقسمة على سبع مراحل، وذلك لضمان حسن التنفيذ والمتابعة وترصد تقدم المستخدمين في إتمام عملية التعبئة. وأطلقت وزارة المهجرين آلية التوسع هذه على صعيد لبنان في 30 أيلول 2020، بعد أن وجه وزير الداخلية والبلديات التعميم رقم 11814 تاريخ 28 أيلول 2020 إلى المحافظين والقائمين، والذي تبعه إشعار أرسل مباشرة إلى رؤساء البلديات عبر المنصة IMPACT.

تشمل استمارة الإنماء الريفي والمحلي التي أعدت في إطار اللجنة الفنية للتنمية الريفية، مفاصل التنمية المجتمعية كافة، فتعكس الظروف المتصلة بالواقع الديموغرافي وواقع البنى التحتية والواقع التربوي والصحي والزراعي والصناعي والتجاري والخدمات والثقافي والاجتماعي فيها. وسوف نقوم تباعاً بالإضاءة على كل مجال من هذه المجالات في التقارير الشهرية نظراً لتعدد عرضها مجتمعة ولتشعبها وعدم انتهاء البلدات المستجيبة من إدخال البيانات فيها، لذلك سيقصر هذا التقرير على عرض البيانات المتصلة بالواقع الديموغرافي والواقع الصحي، التي توفرها الاستمارة على المنصة المشتركة بين البلديات للتقييم والتنسيق والمتابعة.

٢. الأداء الرقمي على المنصة

منذ إطلاق استمارة الإنماء الريفي والمحلي ولغاية تاريخ إعداد هذا التقرير، أي في الفترة الممتدة من ٩ أيلول إلى ٣٠ تشرين الثاني ٢٠٢٠، بلغ العدد الإجمالي للاستمارات المعبأة من قبل المستخدمين ٤٢٨ استمارة تغطي ٤٢٨ منطقة ناشطة، وقد توزعت على المحافظات على الشكل التالي:

- ١- محافظة عكار: 132 منطقة، ما يمثل 30.84% من الاستمارات.
- ٢- محافظة جبل لبنان: 132 منطقة، ما يمثل 30.84% من الاستمارات.
- ٣- محافظة لبنان الشمالي: 66 منطقة، ما يمثل 15.42% من الاستمارات.
- ٤- محافظة البقاع: 31 منطقة، ما يمثل 7.24% من الاستمارات.
- ٥- محافظة لبنان الجنوبي: 33 منطقة، ما يمثل 7.21% من الاستمارات.
- ٦- محافظة النبطية: 21 منطقة، ما يمثل 4.91% من الاستمارات.
- ٧- محافظة بعلبك الهرمل: 13 منطقة، ما يمثل 3.04% من الاستمارات.

الرسم البياني رقم ٧: توزيع المناطق الناشطة على المحافظات

عدد المناطق التي تم مسحها

428

استمارة / منطقة لبنانية

توزيع المناطق الناشطة حسب المحافظة

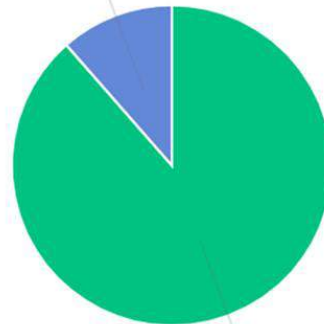


تجدر الإشارة الى هذا العدد (428 حساباً) يعكس آلية التوسّع التدريجية التي اعتمدت وشملت لغاية تاريخ إعداد التقرير تسعة أفضية ضمن ثلاث مراحل. يشمل عدد الاستمارات تلك المنجزة بالكامل، وتلك المنجزة جزئياً (بوشر العمل عليها)، إضافةً إلى تلك التي تم إنشاؤها دون إدخال أية معلومة.

توزّع المستخدمون على صعيد استمارة الإنماء الريفي والمحلي، بحسب نوعهم، بين موظفي بلدية ومختارين بشكل أساسي، ورؤساء بلدية، حيث جاءت النسبة على النحو التالي:

الرسم البياني رقم ٨: توزيع المستخدمين حسب النوع

رؤساء البلديات
(11.45%)



موظفون ومختارون
(88.55%)

٣. الواقع الديموغرافي في المناطق المسوحة

يتضمّن هذا المجال، في استمارة الإنماء الريفي والمحلي، عدّة محاور منها ما يتعلق بعدد السكان المقيمين الدائمين حسب جنسيتهم، والسكان المقيمين الموسميّين. كما أنه يقدّم معلومات عن متوسط حجم العائلة اللبنانية وعدد المغتربين ووجهات الاغتراب حسب القارات، كل هذه المحاور سنقوم بتقديمها تباعاً في التقارير الشهرية بالتزامن مع تعميم الاستمارة وتطبيق آلية التوسع، على أن يقتصر تقريرنا هذا على عرض عدد السكان الدائمين في المناطق المسوحة وتوزّعهم بحسب المحافظات وتوزّع السكان بحسب جنسياتهم وعرض متوسط حجم العائلة اللبنانية في هذه المناطق، وذلك بناءً على بيانات المناطق المسوحة على المنصة على الصعيد الديمغرافي والبالغ عددها 344 من أصل ٤٢٨.

أ. السكان المقيمين الدائمين في المناطق المسوحة حسب المحافظات والجنسية

تُظهر البيانات الموجودة على المنصة أن العدد الإجمالي للمقيمين الدائمين في المناطق المسوحة، هو 2,338,369/ مقيماً دائماً، يتوزّعون على المحافظات على الشكل التالي كما يظهره الرسم البياني أدناه، مع الإشارة إلى أن عدد السكان الموسميّين و/أو في العطل والصيف في المناطق المسوحة يبلغ 1,249,751/.

رسم بياني رقم ٩: عدد السكان المقيمين الدائمين وتوزّعهم حسب المحافظة (العينة: ٣٤٤ منطقة)

توزيع السكان المقيمين الدائمين حسب المحافظة



يتوزّع السكان المقيمون الدائمون بحسب الجنسية في المناطق المسوحة على الصعيد الديمغرافي على الشكل الآتي:

الرسم البياني رقم ١٠: توزيع المقيمين الدائمين بحسب الجنسية (العينة: ٣٤٤ منطقة)

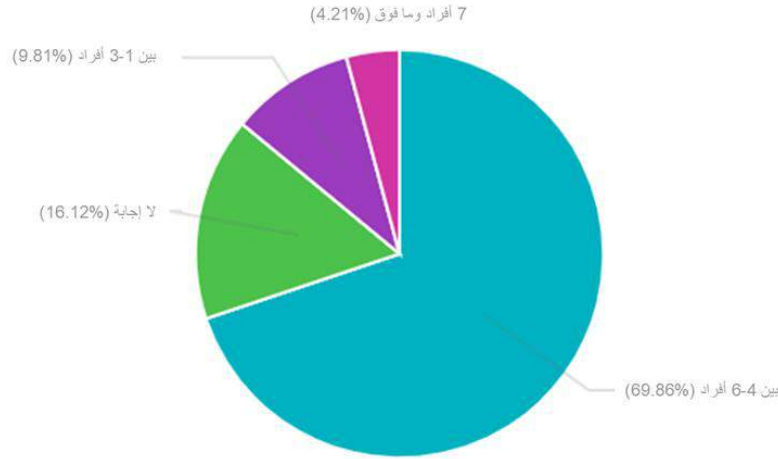


تجدر الإشارة إلى أن هذه البيانات تشكل النواة لإحصاء سكاني دقيق وشامل لكامل المناطق اللبنانية ستكتمل صورته مع اكتمال تطبيق آلية التوسع الهادفة لتعميم الاستمارة على كامل الأراضي اللبنانية بشكل يتوفّر للدولة بيانات تعكس حقيقة الواقع الديمغرافي في لبنان، بالإضافة إلى التمكن من متابعة حركة الهجرة للبنانيين ومراقبة عودة النازحين.

ب. متوسط حجم العائلة اللبنانية في المناطق الممسوحة

يشكّل هذا القسم أساساً لأية خطة إنمائية تهدف إلى تأمين الحاجات الأساسية للفرد ليعيش بكرامة أو في المستقبل البعيد لتحقيق الرفاه الاجتماعي الذي تسعى كل الدول لتأمينه لمواطنيها، وذلك على كافة المستويات الإنمائية الخدماتية أو الثقافية أو الصحية أو غيرها. وتزيد أهمية دراسة متوسط حجم العائلة اللبنانية أمام محدودية الإمكانيات التمويلية للمشاريع الإنمائية تلك، بحيث يكون مؤشراً أساسياً لتحديد الأولوية في التنفيذ. ومن خلال مراجعة الرسم البياني الخاص بمتوسط حجم العائلة اللبنانية في المناطق الممسوحة المستجيبة، نجد أن الأرقام قد أتت مرتفعة وتمثّلت على النحو التالي:

الرسم البياني رقم ١١: متوسط العائلة اللبنانية حسب حجمها (العينة: ٣٤٤ منطقة)



٤. البيانات المتصلة بالواقع الصحي في المناطق الممسوحة

يعرض هذا القسم الواقع الصحي في المناطق الممسوحة، حيث يفند عدد مراكز الإسعاف القريبة من هذه المناطق وعدد الأسرة في المستشفيات المتواجدة فيها والعدد الإجمالي للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ووجود مؤسسات خاصة لرعايتهم، سوف نقوم بعرضها تباعاً في التقارير القادمة وبالتزامن مع التطبيق التدريجي لآلية التوسع العائدة للاستمارة على المناطق كافة.

من أهم المعلومات التي تقدّمها استمارة الإنماء الريفي والمحلي، لا سيّما في ظل انتشار جائحة كورونا، تلك التي تشير إلى توفر موارد صحية في المناطق، وتحديد نوعها في حال توفرها، بالإضافة لتلك التي تقدّم مسجلاً للأمراض بحسب نوعها، ما سنقوم بعرضه في هذا التقرير بناءً على بيانات المناطق الممسوحة على المنصة على الصعيد الصحي والبالغ عددها ٣١٥ من أصل ٤٢٨.

أ. الموارد الصحية في المناطق الممسوحة حسب نوعها

تقدّم المنصة معلومات عن مدى توفر موارد صحية في المناطق الممسوحة (المستجيبة) تكمن أهميتها بمقارنتها مع عدد السكان في هذه المناطق، بحيث تسمح بالوقوف على حجم النقص في الخدمات الصحية للفرد. فأظهرت الاستمارة أن الموارد الصحية تتوفر في ٣٦٪ من المناطق الممسوحة لتاريخه فقط، كما يظهرها الرسم البياني أدناه.

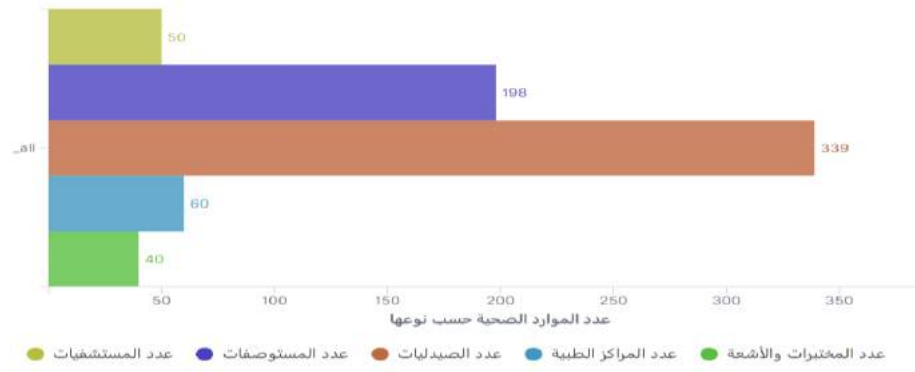
الرسم البياني رقم ١٢: توفر الموارد الصحية (العينة: ٣١٥ منطقة)



نستنتج من هذه الأرقام مدى الحاجة للإنماء في المجال الصحي لتثبيت سكان المناطق في مناطقهم والحد من نزوحهم إلى المدن، التي تتوفر فيها الخدمات الصحية بوفرة، تفادياً للاكتظاظ، بالإضافة إلى تأمين حياة مريحة وتخفيف عناء الانتقال وتحقيقاً للإنماء المتوازن للمناطق كافة، لا سيما في الفترة الحالية التي تنتشر فيها جائحة كورونا.

تتنوع الموارد الصحية المتوفرة في المناطق اللبنانية، وقد حدّدت استمارة الإنماء الريفي والمحلي هذه الموارد بحسب نوعها، تمهيداً لتحديد جودة الخدمات الصحية المتوفرة في المناطق اللبنانية. وقد انقسمت أنواع الخدمات في المناطق الممسوحة بحسب الرسم البياني التالي.

رسم بياني رقم ١٣: الموارد الصحية حسب نوعها (العينة: ٣١٥ منطقة)



غير أن قيمة هذه الأرقام الحقيقية لن تتحدد بشكل فعلي إلا بربطها بمتغير آخر، ألا وهو عدد السكان. فقمنا، كما يشير إليه الجدول المرفق أدناه بربط مؤشر عدد المستشفيات وعدد الأسرة التي تتوفر فيها بعدد السكان في عدد من الأضية المستجيبية، الأمر الذي يعطينا صورة حقيقية عن مدى النقص في عدد المستشفيات، ويحول المنصة من مجرد خزان للبيانات إلى نظام مساعد لاتخاذ القرارات وتحديد الأولوية في المشاريع الإنمائية المراد القيام بها في المناطق التي تعاني من النقص.

جدول رقم ١٤: عدد المواطنين لكل سرير متوفر في مستشفيات بعض الأضية (العينة: ٣١٥ منطقة)

القضاء	عدد السكان المقيمين	عدد المستشفيات	عدد الأسرة	عدد المواطنين لكل سرير
عكار	745,348	6	255	2923
الشوف	298,323	7	580	514
جبيل	80,951	1	20	4048
راشيا	97,431	6	700	139
البترون	88,358	4	314	281
حاصبيا	95,930	3	80	1199
زغرتا	114,476	4	370	309
الهرمل	88,509	3	320	277

رابعًا: في الحد من مخاطر الحرائق

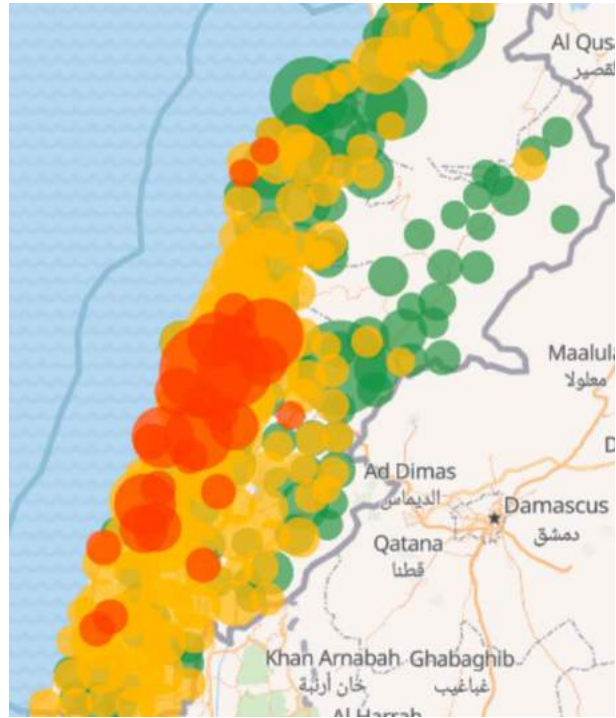
يؤمن قسم الحد من مخاطر الحرائق معلومات كافية للجهات المعنية بحماية المساحات الخضراء المتبقية في الغابات اللبنانية، لا سيّما بعد الموجات المتكررة للحرائق التي أصابت لبنان مؤخرًا و بشكل كارثي. فكان لا بد من وضع استمارة تقوم بمسح كل المقومات المتوفرة في المناطق الممسوحة للوقوف على ما يعيق التصدي للحرائق ويؤثر على مدى مواجهتها، لا سيّما في فترات الجفاف.

استُحدثت الاستمارة المتعلقة بموضوع الحد من الحرائق على المنصة المشتركة بين البلديات للتقييم والتنسيق والمتابعة. تغطّي هذه الاستمارة المعلومات كافة عما يتوفر من تجهيزات ومصادر المياه وأوضاع الغابات والطرق الأساسية والفرعية في المناطق التي يتم مسحها، ما يسمح بإجراء تقييم للإمكانات المتاحة وتحديد الحاجيات الضرورية للحد من مخاطر الحرائق فيها، بالإضافة إلى دراسة الاستراتيجيات والإجراءات ووضعها قيد التنفيذ. يمهد ذلك لوضع استراتيجية فعّالة للحد من مخاطر الحرائق على المدى القريب والبعيد، وهذا ما يُعرف بسياسة الوقاية من الحرائق.

من جهة أخرى، قام التفتيش المركزي بتأمين صلة الوصل بين البلديات من جهة، المعني الأول بالحد من الحرائق، والمجلس الوطني للبحوث العلمية من جهة أخرى الذي يقوم بتنظيم تقارير يومية حول مخاطر الحرائق. غير أن هذه التقارير تبقى حبرًا على ورق غير مفعّلة، ما يؤدي إلى التأخير في اتخاذ إجراءات آنية لدى حصول الحرائق، أو احترازية واستباقية لمنع حصولها أو على الأقل الحد من حدوثها. من هنا،

سعى التفتيش المركزي إلى الاستفادة من التقارير اليومية هذه بشأن الحرائق، عبر ربطها بالمنصة وتحويلها من مجرد تقارير ورقية ومعلومات غير مفعلة إلى بيانات ذات قيمة تظهر على لوحة قيادية (خريطة) المناطق الأكثر عرضة لخطر الحرائق. ويتم إعلام البلديات بهذه المعطيات عبر منصة IMPACT من خلال إرسال إشعارات لإنذارها، وإرشادها حول التدابير الأنبية الواجب اتخاذها لمكافحة الحرائق، وفق اقتراحات المجلس الوطني للبحوث. وهذا ما يضمن الاستجابة السريعة والفعالة لأزمة الحرائق التي تهدد وبشكل جدي ومتكرر المساحات الخضراء.

رسم رقم ١٥: نموذج عن خريطة الحرائق



القسم الثاني: المنصة المشتركة بين الوزارات للتقييم والتنسيق والمتابعة

أولاً: في تقييم الأضرار التي تعرضت لها الأبنية الرسمية جراء انفجار بيروت

١. لمحة عامة

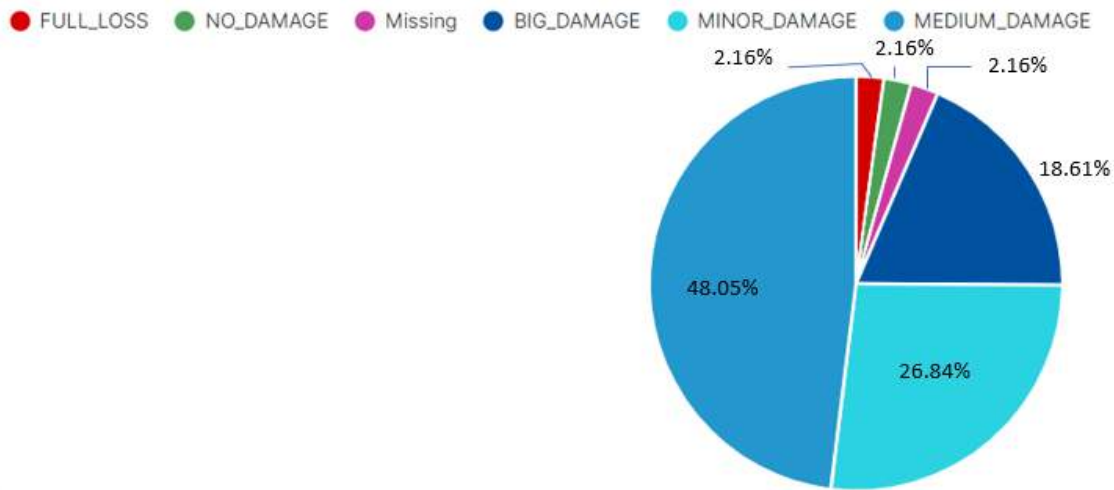
بعد مرور أسبوع على انفجار مرفأ بيروت الذي وقع في ٤/٨/٢٠٢٠، أعدّ التفتيش المركزي استمارة لتقييم الأضرار التي تعرّضت لها المباني الحكومية في مدينة بيروت وضواحيها بشكل مفصل. استحدثت الاستمارة على منصة IMPACT، بهدف جمع المعلومات اللازمة لعملية الترميم وإعادة الإعمار.

تتألف هذه الاستمارة من ثمانية أقسام تقوم بمسح شامل للأضرار التي تعرّض لها هيكل المبنى الحكومي (مبنى أو طابق)، سواءً أكانت داخلية أو خارجية، وتلك التي طالت التجهيزات من مفروشات، تجهيزات فنية وأجهزة الكترونية. وقد سمحت هذه المعلومات بتحديد القطاعات الأكثر تضرراً، وهي: الطاقة، التربية، الأمن، الصحة، الاتصالات، الاقتصاد، الأبحاث والثقافة.

٢. في الأضرار وكلفة أعمال الترميم وإعادة الإعمار

أتاحت الاستمارة مسح الأضرار التي تعرّض لها 231 مبنى حكوميًا عائدًا لأكثر من 110 إدارة رسمية ومؤسسة عامة. بلغ مستوى الضرر في 48 من المباني مستوى الدمار الشامل أو الأضرار الجسيمة، أي 20,77% من مجموع المباني الحكومية. توزعت أضرار الانفجار في الإدارة العامة إذًا بين دمار شامل (2,16%)، أضرار جسيمة (18,61%)، أضرار متوسطة (48,05%)، أضرار طفيفة (26,84%)، ولا أضرار (2,16%)، وفق ما بيّنه الرسم البياني أدناه.

رسم بياني رقم ١٦: الأضرار التي تعرّضت لها الأبنية الرسمية حسب مستواها



بعد تحديد قيمة الخسائر التي تكبّتها الإدارات الرسمية اللبنانية، تم تقدير قيمة تكاليف أعمال الترميم وإعادة الإعمار استنادًا إلى لوائح الأسعار التي قدّمتها وزارة الأشغال العامة والنقل ووزارة المهجرين، والتي قام التفتيش المركزي بتحديثها. بصورة عامة، قدّر مجموع هذه التكاليف بـ/46,252,145 دولاراً أميركياً، وهو يتضمّن قيمة الأضرار المادية التي تعرّضت لها هياكل الأبنية (الداخلية والخارجية)، المفروشات والأجهزة، بالإضافة إلى التكاليف غير المباشرة والتي لا يمكن تحديدها بشكل دقيق نظراً لارتباطها بعدة عوامل متغيرة (إزالة الركام، أجرة اليد العاملة، التعديلات التي قد تطرأ على الأسعار، إلخ).

تجدد الإشارة إلى أن التفتيش المركزي أعدّ بتاريخ 14/9/2020 تقريراً كاملاً عن الأضرار التي تعرّضت لها الأبنية الحكومية، يمكن الاطلاع عليه على [الرابط التالي](#).

ثانياً: في استثمار الموارد البشرية

أطلق رئيس التفتيش المركزي القاضي جورج أوغست عطية استثمار الموارد البشرية بموجب كتابه رقم ٢٠٢٠/١٢٢٧ تاريخ ٢٠٢٠/١٠/١٢ والذي طلب بموجبه من جميع الموظفين في التفتيش المركزي ملاًها، وقد أتى هذا كخطوة أولية في إطار مسح الموارد البشرية في الإدارة العامة، تنفيذاً للتكليف الموجه من لجنة المال والموازنة إلى التفتيش المركزي بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٢ لمتابعة موضوع التوظيف والتعاقد في الإدارات والمؤسسات العامة.

في إجراءات التفتيش المركزي وتوصياته

على صعيد الاستجابة لأزمة كورونا، يقوم فريق التفتيش المركزي بمراقبة نشاط المحافظين والقائمقامين، فيما يخص متابعة عمل البلديات والتدابير التي تتخذها لمواجهة الأزمة الصحية. كما يقوم فريق الدعم التابع للتفتيش المركزي بالتنسيق مع المحافظين والقائمقامين من جهة، ومع البلديات مباشرة من جهة أخرى، فيما يتعلق بالمشاكل التي قد تعترضهم أثناء قيامهم بواجباتهم على المنصة، كونه جاهزاً دائماً للإجابة عن أي تساؤل أو استفسار حول أي عقبة قد يصادفها مستخدمو المنصة. كما يبحث التفتيش المركزي عن الوسائل والحلول التي من شأنها أن تساهم في تسهيل عملهم، وتحسين أدائهم. وفي ما يلي بعض التوصيات:

- توجيه كُتب إلى وزارة الداخلية والبلديات للطلب من البلديات، من خلال المحافظين والقائمقامين، إدخال التدابير المتخذة من قبلها على المنصة بشكل دائم، لا سيما تلك التي لا تدخل ضمن التدابير المتخذة من قبل الحكومة أو سلطة الوصاية، وبالتحديد الإجراءات المتخذة بشأن المحجورين والمخالطين في نطاقها البلدي وذلك للتمكن من مواكبة استجابة البلديات للأزمة وتقييمها.
- توصية وزارة الصحة العامة بالزام المختبرات بإدخال النتائج المخبرية الصادرة عنها مباشرةً على منصة IMPACT، تفادياً لوجود وسطاء (أي وزارة الصحة العامة ثم وزارة الداخلية والبلديات) في عملية الإدخال هذه، ما يسمح بتسريع آلية تبليغ البلديات بالإصابات الموجودة في نطاقها، ويضيق هامش حصول الأخطاء. بالإضافة إلى الطلب من المختبرات اعتماد نموذج موحد في عملية إدخال المعلومات الخاصة بالمريض، خاصةً لناحية مكان الحجر و/أو الإقامة، تسهياً لعملية المتابعة مع المصابين والمخالطين التي تتولاها البلديات.
- توجيه كُتب إلى وزارة الداخلية والبلديات للاستفسار عن مصير الطلبات التي قامت البلديات بتسجيلها على المنصة للإبلاغ عن حاجاتها اللوجيستية والمادية والصحية والأمنية وغيرها، وذلك لتأمين المستلزمات اللازمة للبلديات ومساعدتها على تخطي العقبات التي قد تواجهها.

على صعيد استثمار الشؤون الاجتماعية، نقترح إقبال الاستثمار على المنصة بشكل فوري ونهائي، ومتابعة الاستثمارات التي تمت تعبئتها منذ شهر حزيران ٢٠٢٠ لجهة إعلام المعنيين بها أن آلية التسجيل للحصول على المساعدات الاجتماعية قد تغيرت، مع الإشارة إلى ضرورة إرسال طلباتهم إلى وزارة الشؤون الاجتماعية بمراكزها المعتمدة، تفادياً لأي لغط لدى المواطنين ولدى البلديات أيضاً.

على صعيد استمارة الإنماء الريفي والمحلي، يقوم التفتيش المركزي، وبالتحديد المفتشية العامة الصحية والاجتماعية والزراعية، ووحدة المعلوماتية لديه، بالتنسيق بشكل دائم مع وزارة المهجرين، في كل ما له صلة بالمشاكل التقنية التي تعترض المستخدمين. كما وأنه يقوم، كجهاز رقابي، بمتابعة التأخير في تعبئة الاستثمارات من قبل البلديات، عبر التواصل مباشرةً برؤساء البلديات أو بالفائقمين والمحافظين كيفما تدعو الحاجة. وفي ما يلي بعض التوصيات:

- إطلاق عملية التدقيق بالمعلومات التي تم جمعها عبر استمارة الإنماء الريفي والمحلي على المنصة، بهدف الوصول إلى داتا نظيفة وموثوقة تتطابق مع واقع المناطق الممسوحة ويمكن الاعتماد عليها في مرحلة تحديد الحاجات وعند وضع الاستراتيجية الوطنية للإنماء الريفي والخطط التطبيقية لها، وذلك من خلال:
- توسيع التعاون في إطار اللجنة الوزارية للإنماء الريفي والمحلي والذي بدأ مع إعداد الاستمارة، ليشمل عملية التدقيق بالبيانات، من أجل مطابقة المعلومات التي تم جمعها عبر المنصة مع البيانات المتوفرة لدى الوزارات المعنية والمتمثلة ضمن اللجنة كل في مجالها، تمهيداً لمرحلة تحليل البيانات وإعداد الاستراتيجية.
- الاستعانة بالنقابات المعنية بالمجالات ذات الصلة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر نقابة الأطباء التي أبدت استعدادها للتعاون مع وزارة المهجرين على صعيد الواقع الصحي.
- مقارنة المعلومات المعبأة في الاستثمارات بالبيانات المفتوحة (open data).

فيما يتعلق ببرنامج الحدّ من مخاطر الحرائق، ينسّق التفتيش المركزي مع المجلس الوطني للبحوث العلمية، من خلال تحويل التقارير الواردة من المجلس المذكور إلى لوحة قيادية ذكية على المنصة، تؤشّر إلى المناطق المحفوفة بمخاطر الحرائق عبر الإشعارات التي تصل مباشرةً عبر المنصة إلى رؤساء البلديات، ما يضمن على المدى المنظور سرعة في التحرك ويساهم على المدى البعيد أي المستوى الاستراتيجي في إيجاد حلول للمشكلة.

أما فيما يتعلق باستمارة مسح الأضرار التي تعرّضت لها المباني الحكومية، فهي نتجت عن التعاون الوثيق بين المفتشية العامة الهندسية في التفتيش المركزي، ووزارة المهجرين ووزارة الأشغال العامة والنقل. كما تمت الاستعانة بالنماذج التي وضعتها مديرية قوى الأمن الداخلي ونقابة المهندسين. عمل التفتيش المركزي على تسريع عملية مسح الأضرار بالتعاون مع الوزارتين المذكورتين اللتين قدمتا الدعم التقني اللازم من خلال مساهمة مهندسيها في أعمال الكشف على الأضرار وملء الاستثمارات العائدة للإدارات والمؤسسات العامة، لا سيما تلك التي تعاني من نقص بعدد الموظفين المتخصصين والمهندسين. في موازاة ذلك، شكّل التفتيش المركزي فريق دعم، وكلفه بمهمة المتابعة مع الإدارات والمؤسسات الرسمية لحثّها على ملء الاستمارة، وبمهمة مساعدتها على حلّ أي مشكلة قد تعترضها أثناء قيامها بذلك.